

† ◊ ΧΗΑΞ† | ΗΣ ◊ ΨΟΞΘ

◊ ΘΩΗ ◊ Γ ◊ Ι

◊ Θ ΖΖΞΓ | ΞΣϞϞΞΥ ◊ Ο



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 30 أبريل
2019

ي هذا

02.....	اجتماعات وقرارات المكتب
.....	الجلسات العمومية
06.....	أشغال اللجان الدائمة
07.....	برنامج اجتماعات اللجان

■ **اجتماع رقم 13/2019**
ليوم الخميس 22 أبريل 2019

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين 22 أبريل 2019 اجتماعه الأسبوعي برئاسة رئيس المجلس السيد **حكيم بن شماش**، وحضور الأعضاء السادة:

- | | | | |
|---|-------------------------------|---|------------------------|
| ■ | عبد الصمد قيوح | : | الخليفة الأول للرئيس؛ |
| ■ | عبد الإلاه الحلوطي | : | الخليفة الثاني للرئيس؛ |
| ■ | حميد كوسكوس | : | الخليفة الثالث للرئيس؛ |
| ■ | عبد القادر سلامة | : | الخليفة الرابع للرئيس؛ |
| ■ | عبد الحميد الصويري
للرئيس؛ | : | الخليفة الخامس |
| ■ | العربي
المحرشي
المجلس؛ | : | محاسب |
| ■ | عز الدين زكري | : | محاسب المجلس؛ |
| ■ | عبد الوهاب بلفقيه | : | محاسب المجلس؛ |
| ■ | أحمد تويزي | : | أمين المجلس. |

فيما اعتذر عن حضور هذا الاجتماع كل من السادة:

- أحمد الخريف : أمين المجلس؛

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ علاقة المجلس مع المؤسسات الدستورية:

← قرار رقم 2019 / 01/13 بإشراك لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان في الاجتماع المخصص للاستماع لتقديم التقرير الموضوعاتي حول "مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2015-2030" من لدن السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

❖ التشريع:

← قرار رقم 02/13/2019 ببرمجة جلسة عامة للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة يوم 23 أبريل 2019 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية برئاسة الخليفة الرابع للرئيس السيد عبد القادر سلامة، والسيد أحمد تويزي أمينا للجلسة. ويتعلق الأمر بالنصوص التالية:

● مشروع قانون رقم 20.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة؛

● مشروع قانون رقم 21.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.

← قرار رقم 03/13/2019 بالدعوة إلى عقد ندوة الرؤساء يوم 23 أبريل 2019 على الساعة الحادية عشرة صباحا، لترتيب المناقشة بالجلسة العامة التشريعية.

❖ الأسئلة الشفهية:

← قرار رقم 04/13/2019 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 23 أبريل 2019، برئاسة الخليفة الأول للرئيس السيد عبد الصمد قيوخ والسيد أحمد تويزي أمينا للجلسة.

← قرار رقم **05/13/2019** بتوجيه مراسلة إلى المعنية، كلما تعلق الأمر بأسئلة شفوية أسبوعية تجمع اعتبار عدم التوصل بالجواب بمثابة موافقة ضمنية على
← قرار رقم **06/13/2019** بتحديد ساعة انطلاق الأسبوعية والشهرية خلال شهر رمضان المبارك على زوالاً.

❖ أشغال اللجان:

← قرار رقم **07/13/2019** بتكليف الإدارة بتنسيق مع مجلس المحاسبة بإعداد تقرير مفصل حول إعداد صرف ميزانية المجلس لسنة **2018** وخلال الفترة الممتدة من يناير إلى غاية مارس **2019**، يعرض على أنظار المكتب خلال الاجتماع المقبل، قصد انتداب من ينوب عن المكتب لتقديم توضيحات لفائدة اللجنة المؤقتة المكلفة بفحص صرف ميزانية المجلس برسم سنة **2018**.

← قرار رقم **08/13/2019** بإدراج نقطة ضمن جدول أعمال اجتماع المكتب مرة كل شهر لتقديم تقرير حول ظروف صرف الميزانية أمام أعضاء المكتب (الاثنين الأول من كل شهر).

← قرار رقم **09/13/2019** بتحديد موعد إيداع تقرير لجنة تقصي الحقائق حول مآل الاتفاقية المتعلقة بتصفية مفاحم جرادة في أجل أقصاه يوم **21** ماي **2019**.

❖ تقييم السياسات العمومية:

← قرار رقم **10/13/2019** بالموافقة على طلب الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية تأجيل اجتماع المجموعة المكلفة بمناقشة وتقييم الاستراتيجية الوطنية للماء ليوم الثلاثاء **23** أبريل **2019** إلى يوم الأربعاء **24** أبريل **2019** على الساعة الثانية عشرة زوالاً.

❖ العلاقات الخارجية:

← قرار رقم **11/13/2019** بالموافقة على طلب السيد **Laszlo Köver**، رئيس الجمعية الوطنية الهنغارية، إجراء محادثات مع السيد

عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين،
أبريل 2019 على الساعة الحادية عشر صباحاً.

← قرار رقم 12/13/2019 بالموافقة على ط
والبرلمانيين ضد عقوبة الإعدام لاستعمال إحدى قاء
من أجل عقد مائدة مستديرة مغربية حول موضوع:

والبرلمانيين بالمنطقة المغربية في إلغاء عقوبة الإعدام، و دست يوم
الأربعاء 24 أبريل 2019 ابتداء من الساعة التاسعة صباحاً.

← قرار رقم 13/13/2019 بالموافقة على طلب السيدة Inara
Murniece، رئيسة البرلمان اللاتفي، بخصوص تشكيل مجموعة صداقة
مع البرلمان المغربي بتاريخ 14 مارس 2019.

← قرار رقم 14/13/2019 بتحديد يوم الاثنين 29 أبريل كموعد لتقديم
عرض حول تتهيء الدورة الخريفية 18 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن
والتعاون في أوروبا.

← قرار رقم 15/13/2019 بالموافقة على طلب السيد عبد الحميد
الصويري الخليفة الخامس للرئيس بتشكيل مجموعة صداقة وتعاون مغربية
- تشيكية.

← قرار رقم 16/13/2019 بالموافقة على طلب رئيس لجنة المالية بشأن
مشاركة مقرر اللجنة في المنتدى العالمي السادس والعشرين لمنظمة التعاون
الاقتصادي والتنمية يومي 23 و 24 أبريل 2019 بباريس حول " تدبير
الدين العمومي".

← قرار رقم 17/13/2019 بالموافقة على تلبية الدعوة الموجهة من لدن
السيد رئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية والموجهة للسيد
رئيس مجلس المستشارين للقيام بزيارة رسمية للمملكة على رأس وفد من
المجلس.

❖ مختلفات:

← قرار رقم 20/13/2019 بالموافقة على طلبات زيارة مقر مجلس
المستشارين، لفائدة:

- مؤسسة ألفا للتعليم الخصوصي بطنجة.
- الثانوية العلمية صومعة حسان بالرباط.

■ جلسة عمومية للدراسة والتصويت على نصوص جاهزة.



عقد مجلس المستشارين يوم
الثلاثاء 23 أبريل 2019 بعد جلسة
الأسئلة الشفوية، جلسة عامة
تشريعية ترأسها السيد عبد القادر
سلامة الخليفة الرابع لرئيس المجلس
والسيد أحمد التوزي كأمين للجلسة

التي خصص جدول أعمالها للدراسة والتصويت على:

● مشروع قانون رقم 20.19 بتغيير وتتميم

المتعلق بشركات المساهمة؛

● مشروع قانون رقم 21.19 بتغيير وتتميم

المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة و
بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.

وقد صادق المجلس على المشروعين بالإجماع.

أشغال اللجان الدائمة...

■ اجتماع مشترك لتقديم التقرير الموضوعاتي للمجلس الأعلى للحسابات حول

مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2015/2030.

عقدت لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية ولجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية ولجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، اجتماعا مشتركا يوم الإثنين 29 أبريل 2019 برئاسة

السيد رئيس مجلس المستشارين وبحضور السيد
الأعلى للحسابات الذي قدم التقرير الموضوعاتي للمج
المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2015/2030
وخلال هذا الاجتماع أكد الرئيس الأول للم

السيد ادريس جطو، أن إنجاز التقرير الموضوعاتي
المغرب لتنفيذ خطة 2030 من أهداف التنمية المستدامة " يهدف إلى تقييم
التدابير المتخذة من طرف مختلف الفاعلين على المستويين الاستراتيجي
والمؤسساتي، وكذا ضمان إطار ملائم لتحديد الأولويات وتبني وتنسيق وتتبع
ورصد الأهداف 17 والغايات المرتبطة بها، وذلك بالنظر لأهمية تحقيق
أهداف التنمية المستدامة والتحديات التي تمثلها بالنسبة للمملكة.

وسجل السيد جطو أن المغرب التزم، كأغلب بلدان العالم، بتنزيل
خطة التنمية المستدامة في أفق سنة 2030 المتعلق بإطار العمل العالمي
الذي يعتمد على تنفيذ 17 الهدف للتنمية المستدامة المفصلة في 169 غاية،
مضيفاً أن هذه الأهداف تغطي جميع مجالات التنمية وتهم جميع الدول سواء
المتقدمة منها أو النامية.

وتابع أن هذه المراجعة تدرج أيضاً في إطار تحقيق هدف التنمية
المستدامة رقم « 16 السلام والعدل والمؤسسات القوية »، والذي يرمي إلى
إحداث مؤسسات فعالة ومسؤولة وشفافة قادرة على تخطيط تنفيذ أهداف
التنمية المستدامة، وهو هدف يتقاطع مع المهمة الرئيسة للمجلس الأعلى
للحسابات التي حددها الفصل 147 من دستور 2011 المتمثلة في تدعيم
وحماية مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة
العمومية.

وأضاف أن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية وضعت
مساهمة أعضائها في متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة المحددة في
مرتبة الأولوية الأفقية الثانية من بين الأولويات الخمس المحددة في إطار
خطتها الاستراتيجية 2017-2022، مذكراً، في هذا السياق، أن الأمم
المتحدة ركزت على ضرورة إشراك الأجهزة العليا للرقابة في عملية تنفيذ
أهداف التنمية المستدامة.

وقال الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات وفق محورين أساسيين، يتعلق الأول بإطار تنفيذ أه فيما يتعلق الثاني بنظام جمع بيانات وقياس مؤ - المستدامة، كما تطرق التقرير لدراسة حالتين متعلقتين بالهدف الثالث الخاص بمجال الصحة والهدف الرابع الخاص بمجال التعليم.

وخلص إلى أن هذا اللقاء يأتي في إطار التعاون الدائم والمستمر مع المؤسسة التشريعية طبقا لمقتضيات الدستور المتعلقة بالمراقبة التي يمارسها البرلمان على الحكومة، وكذا الاختصاصات المخولة للمجلس الأعلى للحسابات في مجال المالية العمومية.

المصدر: ومع

■ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الإثنين 29 أبريل 2019 خصص جدول أعماله لـ:

- تقديم مشروع قانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات؛
- البت في التعديلات والتصويت على مشروع القانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب؛
- مواصلة دراسة مشروع قانون التصفية رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016.

وكانت اللجنة قد عقدت يوم الأربعاء الماضي اجتماعا آخر أنهت خلاله دراسة مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، وتم إثر ذلك فتح أجل تقديم الفرق والمجموعة البرلمانية لتعديلاتها حول المشروع وذلك إلى غاية يوم الخميس 02 ماي 2019 على الساعة الثانية عشرة زوالا.

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة...

■ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

← الخميس 2 ماي 2019 على الساعة الثانية عشرة زوالا بمصلحة اللجنة.

- آخر أجل لإيداع التعديلات بمصلحة اللجنة حول مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.

← الإثنين 6 ماي 2019 على الساعة العاشرة صباحا بقاعة عكاشة

- البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.

أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية...

رئيس المجلس يؤكد في اجتماع مشترك للجان الدائمة أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعتبر التزاما دوليا وتحديا وطنيا.



قال رئيس مجلس المستشارين حكيم بن شماس، في كلمة خلال اجتماع مشترك بين خمس لجان دائمة بمجلس المستشارين خصص لتقديم التقرير الموضوعاتي الذي أصدره المجلس الأعلى للحسابات حول "مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2015-2030"،

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعتبر التزاما دوليا وتحديا وطنيا يندرج ضمن المواضيع المتشعبة ذات الامتدادات الأفقية أمام القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية.

وأبرز السيد بن شماس، أن مجلس المستشارين يولي عناية خاصة لتنزيل أهداف التنمية المستدامة، وهو موضوع حاضر باستمرار وبشكل بارز في أنشطته، حيث يعده من الأوراش الكبرى التي انكب عليها.

وذكر، في هذا اللقاء الذي حضره الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات السيد إدريس جطو، بأن مجلس المستشارين بادر إلى لعب دوره للإسهام في تحقيق الأهداف 17 بمقاصدها 169، حيث تم تكليف مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية التابع للمجلس بالانكباب على خطة 2030 المذكورة، مع وضع برنامج عملي لتتبع مدى تنفيذها.

ولم يفت السيد بن شماس التأكيد على أهمية هذا مجلس المستشارين بالرئيس الأول لمؤسسة دستو بالمفهوم، منذ أن نعرز الصرح المؤسسي الوطني ذلك، على أنها مؤسسة وطنية رائدة في مجالات المؤسسة داومت على إصدار تقارير ودراسات نو يستلهم منه شركاؤها الأساسيين من حكومة وبرلمان، ما يرم بصصرح بأدوارهم الدستورية.

وشدد في هذا السياق على أهمية هذا اللقاء الذي يستجمع كل مقومات الأهمية الإستراتيجية حيث يجمع بين خمسة لجان دائمة بالمؤسسة التشريعية، بكل ما يرمز له ذلك من تعبئة وإحساس عميق بالمسؤولية الملقاة على عاتق كل مكونات المجلس، مؤكدا أن الأمر يتعلق بتقليد راسخ دأب عليه المجلس في التعاطي مع القضايا الكبرى، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية للمملكة وكل القضايا المرتبطة بالتنمية.

المصدر: ومع

النشرة الداخلية-العدد 571 / 30 أبريل 2019

مجلس

أنشطة الفرق والمجموعات

■ فريق الاتحاد المغربي للشغل يتدار موضوع الإصلاح الجبائي كرافعة أساسية للتنمية الشاملة.



نظم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين يوم الأربعاء 24 أبريل 2019 لقاء دراسيا حول موضوع "الإصلاح الجبائي رافعة أساسية للتنمية الشاملة"، وذلك بمشاركة خبراء في مجالي الاقتصاد والضرائب.

وقد كان هذا اللقاء مناسبة لتدارس موضوع إصلاح النظام الضريبي والسبل الكفيلة بجعله آلية للتنمية الشاملة، وذلك في إطار التحضير للمناظرة الوطنية الثالثة للجبايات المقرر عقدها يومي ثالث ورابع ماي المقبل.

وشددت رئيسة فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين السيدة أمال العمري، في كلمة خلال اللقاء على الدور الهام للنظام الضريبي في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة، حيث انتقل هذا النظام مع مرور الوقت من أداة مدرة للدخل إلى وسيلة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتسريع وتيرة النمو وتوزيع وخلق الثروة

وقالت السيدة العمري، خلال هذا اللقاء الذي نظم بشراكة مع النقابة الوطنية الديموقراطية للمالية المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، إن الإصلاح الضريبي ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الاقتصادية والاجتماعية الحالية، وكذا التزامات المملكة على الصعيد الدولي، في انسجام تام مع النموذج التنموي الجديد القائم على مكافحة الفساد واقتصاد الريع، وتشجيع الاستثمار واقتصاد الثقافة وتعزيز الجهود المبذولة للحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية

من جهته، قال الباحث الجامعي والبرلماني السابق، السيد عبد العالي دومو، إن المغرب حقق أداء جيدا في مجال السياسة الضريبية، مشيرا إلى أنه خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2018، ارتفعت إيرادات الضرائب بثلاثة أضعاف حيث انتقلت من 80 مليار درهم في سنة 2000 إلى 240 مليار درهم في العام الماضي، وذلك بفضل تحديث الإدارة الضريبية، وتعزيز مواردها البشرية، وتحسين العلاقة بين الإدارة ودافعي الضرائب

وعلى الرغم من هذه الإنجازات التي ساهمت في تعبئة الموارد لتمويل الأوراش الكبرى التي يشهد دوماً أن النظام الضريبي يعرف اختلالات ذات طابع تتجاوز نطاق تدخل مديرية الضرائب

بدوره، سلط ممثل المديرية العامة للضرائب الـ

تبذلها إدارته خاصة في مجال تعزيز الثقة بين دافعي الضرائب والإدارة الضريبية، مبرزاً أنه من أجل خدمة النموذج التنموي الجديد فيتعين على كافة الأطراف المعنية بمسلسل الإصلاح بذل المزيد من الجهد لإرساء نظام أكثر إنصافاً وكفاءة وتنافسية لخدمة النمو والعدالة الاجتماعية.

أما الكاتب العام العام للنقابة الوطنية الديموقراطية للمالية السيد محمد ادعيدة فقد تساءل عن النظام الضريبي في بعده المتعلق بالنفقات، مشيراً إلى أنه قد حان الوقت لإرساء سياسة للإنصاف تجاه الطبقتين العاملة والمتوسطة اللتين تقومان بخلق الثروة

وتضمن برنامج اليوم الدراسي، مداخلات ناقشت على الخصوص "العدالة الجبائية مدخل أساسي للعدالة الاجتماعية"، و"الإصلاح الجبائي وإرساء الثقة بين الإدارة والمرتكبين"، و"رهانات السياسة الجبائية على ضوء التحولات المعاصرة"، وأيضاً أي نظام جبائي لإقرار نموذج تنموي جديد؟

المصدر: ومع

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
 - مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
 - قسم الإعلام؛
 - مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.
-

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212) 537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma